اجتماعات دول جوار ليبيا.. اجتماع يلحقه اجتماع والنتيجة لا شيء

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

مع أن آلية دول جوار ليبيا للتعامل مع أزمتها لم تفلح على مدار سبعة أعوام في تقديم مقاربات يمكن أن تحقق نجاحا عند تطبيقها على الأرض، غير أن الدول المشاركة فيها لا تزال تتمسك بأهدابها وتصر عليها من باب إثبات الحضور والإيحاء بالفاعلية السياسية، وهو ما ينطبق على الاجتماع الذي دعت إليه الجزائر يومي 30 و31 أغسطس الجاري ضمن محاولاتها الأخيرة للقيام بدور في بعض الأزمات الإقليمية.

تستضيف الجزائر اجتماعا لدول جوار ليبيا يحضره وزراء خارجية: مصر، ليبيا، تونس، السودان، تشاد، النيجر والجزائر، ويشارك فيه ممثلون عن الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغرض إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، ويقتصر على الدول الحدودية المعنية مباشرة باستقرار ليبيا، في إشارة إلى عدم مشاركة المغرب.

ربما يكون المغرب غير منخرط في هذه الآلية، لكن يصعب تجاهل انعكاسات الأزمة الليبية عليه، وهو الذي استضاف الكثير من الاجتماعات والمحادثات التي مثلت نقاط تحول فيها، بغض النظر عن النتيجة التي وصل إليها اتفاق الصخيرات، فالأطراف التي يوكل لها مهمة التطبيق تتحمل مسؤولية مضاعفة.

تؤثر إدارة الأزمة الليبية وفقا لمنظور سياسي ضيق على إمكانية تحريكها، الأمر الذي ظهرت تجلياته في غالبية اجتماعات آلية دور الجوار، وأصابها بالترهل منذ بداية اجتماعاتها عام 2014 حيث تأسست كطاولة تشاورية معنية بشكل مباشر بالأزمة الليبية، وعقد آخر اجتماع لها في الجزائر مطلع يناير 2020 وتوصل وزراء الخارجية آنذاك إلى توافق رمزي حول دعم مخرجات مؤتمر برلين الأول.

حالت الكثير من المكايدات السياسية والخلافات بين دول الجوار دون التوصل إلى تفاهمات حول آليات التعامل مع الأزمة، فقد انحازت بعض الدول إلى أطراف داخلية معينة بما أرخى بظلال سلبية على أي دور يمكن أن تقوم به في مجال التسوية السياسية، ففي ظل توازنات قلقة للقوى الإقليمية المنخرطة في الأزمة وتقديرات متناقضة لها من السهولة أن تتهاوى المبادرات السياسية.

التباين بين دول الجوار أدى إلى التقليل من التحركات السياسية وبدت الاجتماعات المتتالية في عواصم عدة مثل منتدى لإلقاء خطابات سياسية عقيمة هدفها عدم الخروج من الملاعب المتعددة للأزمة المستعصية

كما أن الأزمة لم تعد داخلية أو حتى إقليمية بل أدت تطوراتها المتلاحقة إلى تحويلها لأزمة دولية بامتياز تتصارع قوى كبرى حول التحكم في مفاتيحها ولها تقديرات بعيدة عن مسألة الأمن التي تمثل الهاجس الأول للدول القريبة جغرافيا، بما أدى إلى خصم جانب كبير من قدرة الدول المجاورة على التأثير وبدت أدوارها هامشية إلى حد بعيد، ربما تستطيع تعطيل التوصل إلى تسوية لكنها غير قادرة على ابتكار حلول مناسبة.

أسهم تكوين الخارطة الليبية من موزاييك سياسي وعسكري له روافد مفتوحة على جهات مختلفة في وضع عراقيل أمام أي محاولة توافرت لها نوايا حسنة للتسوية.

وقاد التباين بين دول الجوار إلى التقليل من التحركات السياسية الفردية والثنائية والجماعية، وبدت الاجتماعات المتتالية في عواصم عدة مثل منتدى لإلقاء خطابات سياسية عقيمة هدفها عدم الخروج من الملاعب المتعددة للأزمة المستعصية.

أخفقت دول الجوار في الحفاظ على دورية اجتماعاتها، كل ستة شهور، وأصبحت تعقد في توقيتات متفاوتة وخالية من جدول زمني محدد أو حتى أجندة ترسم الطريق، وخضعت غالبية اللقاءات لحسابات تتعلق بالدولة المضيفة أكثر من ارتباطها بتطورات الأزمة، وتحولت آلية دور الجوار إلى أشبه بآلية روتينية.

وقد انعكست الأزمات الداخلية في دول الجوار على تحركاتها حيال ليبيا، فجميعها تقريبا تعاني من أزمات احتلت حيزا كبيرا من جهود قادتها وشغلتهم عن الهموم الخارجية من بينها الأزمة الليبية التي انحصر جزء كبير من التركيز عليها في الارتدادات الأمنية الخطرة وما تنطوي عليه من تشابكات وضعت بعض دول الجوار في مرمى عمليات إرهابية ممتدة.

في الوقت الذي شرعت فيه الجزائر لترتيب اجتماعها على مستوى وزراء الخارجية، أعلن عن عقد اجتماع بالمغرب في شهر سبتمبر المقبل لدول الجوار خاص بوزراء الدفاع فقط، ما جعل بعض المراقبين يربطون بين الاجتماعين ضمن الأزمة السياسية المتصاعدة بين البلدين.

وإذا لم تكن هناك علاقة فمن المؤكد أن اجتماع وزراء الدفاع سوف يتأثر بتداعيات أزمة قطع العلاقات السياسية ويقلل من قدرة المجتمعين على التوصل إلى تفاهمات على المستوى الأمني، لأن الجزائر تربطها حدود واسعة مع ليبيا.

وفي خضم التحضيرات لعقد اجتماع وزراء آخر على مستوى دول الجوار، أعلنت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية الليبية نجلاء المنقوش عقب لقائها مع مبعوث الأمم المتحدة يان كوبيش أخيرا عن إجراء ترتيبات لعقد مؤتمر دولي جديد حول ليبيا قريبا من أجل استمرار استقرار البلاد.

ينزع الإعلان عن اجتماع دولي ثالث في هذا التوقيت، بعد برلين الأول والثاني، عن اجتماع الجزائر الدسم القليل الذي كان يمكن توافره في ظل الحماس الذي تبديه الدولة الجزائرية للتعاطي مع الأزمة الليبية عبر حرصها على إجراء حوارات مع عدد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لتأكيد أنها معنية بها بعد فترة من شبه الغياب بسبب انهماكها في ترتيب أوضاعها الداخلية.

وقدم رمطان لعمامرة وزير خارجية الجزائر أثناء استقباله في القاهرة من جانب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في بداية أغسطس الجاري إشارات حول أجندة اجتماع دول الجوار من دون إفصاح عن التفاصيل والأهداف العملية، وبدا أن هناك تنسيقا نظريا لتوحيد جهود دول الجوار لدعم المصالحة في ليبيا.

تحاول الجزائر توفير درجة عالية من الزخم السياسي لمؤتمرها بغية تسليط الأضواء عليه وتصويره على أنه نقلة في مسيرة أزمة أخفقت قوى دولية كبرى في وضع حد لها بعد حوالي عشر سنوات من اندلاعها وتريد جني مكاسب سياسية تصب في صالح نظامها الحاكم كطرف يصعب تجاهله في أي ترتيبات تتعلق بالأزمة الليبية.

وقالت السفارة الأميركية في طرابلس، الثلاثاء، إن لعمامرة أطلع السفير الأميركي ومبعوثها إلى ليبيا ريتشارد نورلاند على خطط بلاده لاستضافة اجتماع الجوار دعما لانتخابات ليبيا والجهود المبذولة لوقف العنف المنطلق من جنوب ليبيا.

ورحبت السفارة من خلال تغريدات على حسابها على موقع تويتر بمبادرة الجزائر في إطار الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الاستقرار في ليبيا والمنطقة وتأمين عملية انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، حيث بدأت واشنطن جهدا دبلوماسيا لمحاصرة كل من روسيا وتركيا ومحاولة تفكيك شبكة تحالفاتهما في دول جوار ليبيا.

يأتي اجتماع دول الجوار في الجزائر عقب تعثر البرلمان الليبي وأعضاء ملتقى الحوار السياسي في التوصل إلى اتفاق بشأن القاعدة الدستورية التي سوف تجرى على أساسها الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر المقبل وفشل عملية إخراج المرتزقة، وظهور ملامح تنذر بتصعيد عسكري يمكن أن يهدد استمرار وقف إطلاق النار المعمول به منذ أكتوبر الماضي، وعدم استبعاد حدوث انفلات أمني يهدد دول الجوار.

وتضع هذه المعطيات مسؤولية كبيرة على دول الجوار، فإذا أخفقت، وهو المرجح، في تقديم رؤية ناصعة للحد من زيادة منسوب الفوضى، فعليها أن تتوارى أو تصلح من آليتها المفككة، لأن ليبيا لم تعد تحتمل المزيد من الاجتماعات بلا طائل.

الرئيس الليبي وظيفة لا وجود لها

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

بغض النظر إذا أُقر قانونا الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية، قبل أو بعد ما سيقرره ملتقى الحوار السياسي بشأن القاعدة الدستورية. فإن هذا القرار أيا كان مصدره الدستوري مجرد كلام عاجز عن أن يدخل مدونة التاريخ.

إذا كان لدينا برلمان جماعي ممثل لطبقات سياسية وقبائل ومناطق من مختلف ليبيا مشكوك في تأثيره، فكيف لنا مجرد تخيل أن هناك رئيسا ليبيا يمكن أن يستقر في مبنى ما بطرابلس أو بنغازي أو سبها، يجمع ليبيا مترامية الأطراف تحت سلطته الدستورية؟

"الرئيس الليبي" وظيفة لا وجود لها، أجهز عليها معمر القذافي، وأنهى مفهوما سياسيا في البلاد العاجزة عن تلاحم أوصالها المتباعدة من ساحل المتوسط حتى صحراء شمال أفريقيا.

ليس لأن الليبيين مختلفون بطبعهم وفق مفهوم العمل الجماعي، بل لأن الأحزاب والزعامات التي برزت بعد انهيار نظام القذافي لا تمثل حقيقة الليبيين وليبيا كدولة بقدر تمثيلها لجغرافية مناطقية وقبائلية ضيقة.

في تسعينات القرن الماضي عندما فرض الحصار الأميركي على ليبيا بسبب قضية لوكربي، كان الصحافيون والمراسلون الغربيون يقابلون بابتسامة ساخرة بعد إطلاقهم سؤال عن مقر الرئاسة الليبية. "لا يوجد لدينا رئيس نحن شعب يحكم نفسه بنفسه" كان المسؤولون الليبيون يعيدون الإجابة الجاهزة على سؤال الصحافيين، من دون أن يقتنعوا بها.

كان القذافي يعتقد أنه أكبر من وظيفة الرئيس، لذلك اختار لنفسه لقبا متواضعا "الأخ القائد" هو في حقيقة الأمر نوع من التواضع المزيف حد السخف بمجرد أن نعرف أن ما يصدر من قرارات في ليبيا كان مصدرها الوحيد "مكتب قلم القائد" ولا أحد غيره. في مقابل ذلك هناك مناصب وهمية أغدقها القذافي على نفسه باعتباره أعلى من أي منصب دستوري "أمين القومية العربية" "ملك ملوك أفريقيا" من أجل أن يهين مفهوم الرئيس! كان يفعل ذلك أيضا عندما يرفض استقبال أيّ من رؤساء الدول عند وصولهم إلى المطار تحت نفس الذريعة السخيفة "ما أنا برئيس ليبيا"!

إذا من كان الرئيس آنذاك؟ لا أحد! لكن لا أحد أيضا فوق الأخ القائد. مقابل ذلك هل يوجد قصر رئاسي أو جمهوري؟ ذلك سؤال يكمل المهزلة السياسية الليبية التي بقيت مستمرة منذ عام 1969 حتى مقتل الزعيم. ومن سوء حظ الليبيين أنها مازالت مستمرة عندما لم يجدوا من يعتبرونه زعيما لهم لحد الآن، سواء بالانتخابات أو بالتوافق المقبول نسبيا. ذلك أيضا ما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية إن حصلت فعلا.

اكتشف العالم أن لا قصر رئاسيا حقا بعد مقتل القذافي، ما كان يسمى بباب العزيزية مجرد سياج طويل يحيط بفراغ إلا من بعض المباني المتواضعة وأصبحت اليوم مأوى للمهجرين الليبيين.

القذافي كان يزدري كل حقبة تؤرخ لوجود زعامة تاريخية قبله، لكنه أيضا لم يترك في ليبيا غير الفراغ الشاسع لمدونة التاريخ السياسي.

الليبيون لا ينتظرون، قريبا، أن يجدوا لهم رئيسا لأن مثل هذه الوظيفة قُتلت منذ أنهى القذافي مفهوم الدولة ولا أحد من الذين صعدوا بعده أحزابا وسياسيين قادر على استعادة الدولة الليبية

اصطحبني صديقي الراحل أبوالقاسم القويري في نهار طرابلسي شتائي مشمس إلى لقاء الراحل كامل المقهور، بوصفه محاميا وقاصا في منتصف تسعينات القرن الماضي، بعد أن تفرغ من مناصب وزير النفط ووزير الخارجية "لاحقا كلف كمحامي الدفاع عن المقرحي وفحيمة في قضية لوكربي". فرأيناه مهموما وحزينا! كان القذافي قد مر قبل أيام في طرقات طرابلس المشيدة بفلسفة العمارة الإيطالية الباهرة، ومن سوء حظ المعمار الليبي أنه وقف أمام مبنى إيطالي رائع، كان مقرا لأحدى الوزارات إبان حقبة الحكم الملكي، فاستشاط غضبا وهو يقول للمحيطين به، وماذا فعلت ثورة الفاتح غير تهديم أصنام النظام الملكي الفاسد! من سمح لكم بإبقاء هذا المبنى مشيدا إلى اليوم.

كان المشهد أقسى ما يمكن عندما انهالت معاول الضغينة والتخلف في اليوم التالي لتهديم المبنى. حزن المقهور على المبنى المهدم في مدينته كان لا يقدره أحد إلا من قرأ سيرته الذاتية في كتاب "محطات – سيرة شبه ذاتية" وهو يؤرخ لمنطقة الظهرة في العاصمة طرابلس.

ذلك جزء من التاريخ الليبي الذي أجهض عليه القذافي لقتل مفهوم وظيفة الرئيس ومكانته في الدولة.

اليوم ليبيا تبحث لها عن رأس متفق عليه ليُصدر قرارات ملزمة وتحظى بالاحترام. لكن كل القراءات لا توحي بأي شيء قريب من الاتفاق، مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقرا له يدفع باتجاه إصدار قوانين الانتخابات دون التنسيق مع مجلس الدولة، وكأنه في ذلك يعيد سيناريو الاحتراب، كما قائد الجيش الليبي الموازي خليفة حفتر يحظى بدعم رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، لإصدار قانون الانتخابات الرئاسية، مما يفتح الطريق أمام اللواء حفتر للترشح من دون خلع بزته العسكرية.

على الجانب الآخر هناك ملتقى الحوار السياسي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، يثير سؤالا خلافيا موازيا عمن ينتخب الرئيس الليبي، إن كان عن طريق صناديق التصويت الشعبية أم من قبل أعضاء البرلمان.

قبل ذلك لا زال الجدل متصاعدا عمن يحق له الترشح لمنصب رئيس الدولة: مزدوجو الجنسية، العسكريون، من عمل مع نظام القذافي.

كذلك تحظر أسماء أولية متنافسة لا تحظى بقبول شعبي معقول: خليفة حفتر، عبدالحميد الدبيبة، سيف الإسلام القذافي، فتحي باشاغا.

فضلا عن كون تلك الأسماء عاجزة وفق التقويم المفرط بالتفاؤل، عن فرض هيبتها "الرئاسية الديمقراطية" قبل أو بعد فوزها، فإنه لا شيء يوحي بأن ليبيا مقبلة على انتخابات نزيهة وشفافة ومبنية على قاعدة دستورية وقوانين متوافق عليها. لذلك لا ينتظر الليبيون قريبا أن يجدوا لهم رئيسا، لأن مثل هذه الوظيفة قُتلت منذ أنهى القذافي مفهوم الدولة، ولا أحد من الذين صعدوا بعده أحزابا وسياسيين قادرا على استعادة الدولة الليبية!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk